ورافقت هذه الاجراءات حملة من التهديدات المبطنة، كانت تصل من جهات مختلفة وبوسائل جانبية للغاية، مفادها أن «نهاية» المركز، ان بقي في بيروت واستمر في عمله، ستكون قريبة.

ولم يمر وقت طويل حتى وجدت هذه التهديدات طريقها الى التنفيذ، حيث جرت المحاولة لاعدام المركز، عاملين ومبنى وتجهيزات. ففي ١٩٨٣/٢/٥، انفجرت سيارة ملغمة بما يعادل ربع طن من مادة ت.ن.ت امام مقر المركز الرئيسي، حصد هذا الانفجار ارواح ثمانية من العاملين في المركز وضعف هذا العدد من الجيران والمارة، وادى الى سقوط اكثر من مئة جريح. كما دمّر مقر المركز واتلف محتوياته بصورة جعلت استمرار العمل فيه مستحيلاً (انظر «شؤون فلسطينية»، العددان ١٣٦ - ١٣٧، آذار/ مارس - نيسان /ابريل ١٩٨٣، ص ٣ - ١٨). والذين قاموا بهذا العمل الاجرامي ليسوا بعيدين عن مراكز السلطة الجديدة، التي راحت تحاول الهيمنة على لبنان بعد الاجتياح الاسرائيلي، مستفيدة من الاوضاع المستجدة الناجمة عن الاحتلال. فالعصابة المعروفة باسم «جبهة تحرير لبنان من الغرباء»، التي اصدرت عقب تفجير مبنى المركز بياناً القت فيه على عاتقها مسؤولية ارتكابه، ليست سوى فرع من حزب الكتائب اللبنانية. وهذه العصابة تجمع في صفوفها كبار زعران وعنصريي وفاشيي هذا الحزب، الذين يعملون من خلال صلات وثيقة مع المخابرات الاسرائيلية. وافراد هذه العصابة يتحملون ايضا الجزء الاكبر من مسؤولية تنفيذ مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا.

ان قسوة الضربة التي تعرض لها المركز حين جرى تفجير مقره في شباط (فبراير) ١٩٨٣، بعد الضربة القاسية الاولى حين نهبت محتوياته في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وعلى الرغم من الخسائر البشرية والمادية التي لحقت به، لم تحمل المركز على التوقف عن العمل، بل ظل القرار هو الاستمرار ومواجهة الظروف المستجدة؛ وهو قرار صدر باجماع المسؤولين عن المركز وباستجابة كاملة من العاملين الآخرين فيه. وهكذا، نقل مقر المركز الى مكاتب قسم التوزيع التابع له، والكائنة في مبنى آخر بعيد عن المبنى الذي تعرض للتفجير.

وحتى في مقره الجديد، وعلى الرغم من اتصالات كانت قد جرت بين قادة منظمة التحرير الفلسطينية ورؤساء السلطة في لبنان على اعلى المستويات لتأكيد حق المركز في العمل في بيروت، فإن المقر الجديد بقي في ذاكرة «المعنيين»، وتعرض للزيارات «الودية». ففي ١٩٨٣/٤/٢٣، طوقت قوة من الجيش اللبناني، قوامها اربع ملالات وشاحنة وسيارة جيب، مقر المركز. وداهم جنود القوة المقر وهم شاهرو السلاح، يصرخون في وجه كل من لا يمتثل لاوامرهم. وتحت التهديد باطلاق النار من الاسلحة المصوبة الى الصدور، قام المداهمون بتجميع من كان في المقر من موظفي المركز وزواره في حجرة واحدة، واوقفوهم مرفوعي الايدي ووجوههم الى الحيطان. ثم راح الجنود يعبثون بمحتويات المركز ويلقون بها على الارض، فيما السلاح مشهر في ظهور الموقوفين والتهديدات تتوالى بإطلاق النار ازاء اي احتجاج. وبعد مضي قرابة ساعتين على هذا الوضع، وبعد ان تبين للمداهمين خلو المقر من أي سلاح، رحلت القوة المداهمة. ولما نشرت الصحافة وقائع المؤتمر الصحفي الذي عقده مدير عام المركز اثر المداهمة والاحتجاجات التي اعلنها، استدعي المدير الى النيابة العامة العسكرية واتهم بـ «التشهير بالجيش». وبعد بضعة ايام، حضر من ابلغ رسالة «شخصية وخاصة»، مفادها ان ذلك «الدوش» ناجم عن تعرض مجلة «شؤون فلسطينية» في عددها الاخير، ولو تلميحاً، الى حزب الكتائب واتهامها بعض اجنحته بالمسؤولية عن حادث تفجير المركز، وكذلك لقيام المجلة باعادة نشر تقرير لجنة التحقيق الاسرائيلية عن مجزرة صبرا وشاتيلا. وناقل الرسالة ختمها بقوله ان هناك من يأمل في ان يكون المركز اكثر «ادباً» في المستقبل.

الا ان المركز لم يستكن ازاء التهديدات، كما توقع اصحاب الرسالة. ففي العدد التالي من